

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون



٩٢

الجلسة العامة

الثلاثاء، ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو (أوكرانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

والإضافات من ١ إلى ١٠، أن دفعت سيشيل المبلغ اللازم
لخفض ما عليها من متأخرات إلى ما دون المبلغ المحدد في
المادة ١٩ من الميثاق.

الإعراب عن التعاطف مع حكومتي بنغلاديش والصين
وشعبيهما

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بهذه
المعلومات على النحو الواجب؟

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، باسم جميع
الدول الأعضاء، أن أعرب عن أعماق آيات التعاطف مع
حكومتي بنغلاديش والصين وشعبيهما للخسائر المأساوية
في الأرواح والأضرار المادية الجسيمة التي نجمت عن
الفيضانات الأخيرة. وأود أن أعرب أيضا عن الأمل في أن
يبدى المجتمع الدولي تضامنه ويستجيب دون إبطاء
وبسخاء لأي طلب مساعدة.

تقرر ذلك.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال دورة الجمعية العامة
الثانية والخمسين

البند ١٢٠ من جدول الأعمال (تابع)

رسالة من رئيس لجنة المؤتمرات (A/52/340/Add.2)

جدول الأنصبة المقررة لقسمه نفقات الأمم المتحدة
(A/52/785/Add.11)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أسترعي
انتباه الممثلين إلى الوثيقة A/52/340/Add.2، التي تتضمن
نص رسالة مؤرخة ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٨ موجهة إليّ من
رئيس لجنة المؤتمرات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في رسالة واردة
في الوثيقة (A/52/785/Add.11)، يبلغني الأمين العام بأنه
حدث بعد إصدار رسائله الواردة في الوثائق (A/52/785)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على
نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد
الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات
بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وسري لانكا والفلبين ليصبح العدد ٤١. وأشعر بسرور وامتنان كبيرين إزاء التأييد الواسع الذي حظي به المشروع.

لقد وقّعت الأمم المتحدة والمحكمة الدولية لقانون البحار في كانون الأول/ديسمبر الماضي على اتفاق بشأن التعاون والعلاقات. وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أذكر بالقرار ٣٤/٥١ الصادر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، وهو القرار الذي دعت الجمعية العامة فيه الأمين العام إلى إبرام هذا الاتفاق. وفي غضون ذلك، وافقت المحكمة على الاتفاق في آذار/مارس، ووافقت عليه في هذا العام الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ونص الاتفاق، المرفق بمشروع القرار، يتماشى عموماً مع المبادئ الواردة في الاتفاق فيما يتعلق بالعلاقات بين الأمم المتحدة والسلطة الدولية لقاع البحار. والاتفاق الأخير هذا كان قد حظي بموافقة الجمعية العامة بدون تصويت في قرارها ٢٧/٥٢ الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

وأعتقد اعتقاداً راسخاً بأن مشروع القرار يمثل بنداً غير خلافي على الإطلاق. لذلك أرجو من الوفود أن تتكرم وتمحضه تأييدها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٠٤/٥١ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، أعطي الكلمة الآن للسيد غريتاكومار إي. تشيتي، أمين سجل المحكمة الدولية لقانون البحار.

السيد تشيتي (المحكمة الدولية لقانون البحار) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنه لمن دواعي السرور والشرف حقاً أن أخطب الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين بالنيابة عن المحكمة الدولية لقانون البحار، وذلك بمناسبة نظر الجمعية العامة في مشروع القرار المتعلق بالاتفاق بشأن التعاون والعلاقات بين الأمم المتحدة والمحكمة الدولية لقانون البحار. وأفعل ذلك خصوصاً بالنيابة عن رئيس المحكمة، القاضي توماس مينساه والقضاة الآخرين. ويأسف الرئيس مينساه لعدم تمكنه من الحضور هنا اليوم.

وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، بالنيابة عن المحكمة على ملاحظاتكم الإيجابية جداً والكلمات الرقيقة التي وجهتموها إلى المحكمة خلال المناقشة التي أجرتها الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر الماضي لبند "المحيطات وقانون البحار"، وعلى توزيع بيان رئيس

يعلم الأعضاء أن الجمعية العامة قررت، في الفقرة ٧ من قرارها ٢٤٣/٤٠، أنه لا يجوز لأي جهاز فرعي للجمعية العامة أن يجتمع في مقر الأمم المتحدة أثناء انعقاد دورة عادية للجمعية ما لم تأذن الجمعية صراحة له بذلك.

وكما ترد الإشارة في الرسالة التي ذكرتها للتو، تلقت لجنة المؤتمرات طلباً من المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة بأن يجتمع في نيويورك في الفترة من ٨ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. ويتزامن اجتماع المجلس التنفيذي مع دورتين عاديتين للجمعية العامة.

لذلك، وبغية تمكين المجلس التنفيذي من الاجتماع بدون الانقطاع الذي سيكون ضرورياً لو قدم الطلب إلى الجمعية للموافقة عليه في دورتها الثالثة والخمسين، فقد أحيل الطلب إلى الجمعية في دورتها الثانية والخمسين.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تأذن للمجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة بأن يجتمع في نيويورك خلال الجزء الرئيسي من الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة؟

تقرر ذلك.

البند ٣٩ من جدول الأعمال (تابع)

المحيطات وقانون البحار

(أ) قانون البحار

مذكرة من الأمين العام (A/52/968)

مشروع قرار (A/52/L.80)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل ألمانيا كي يقوم بعرض مشروع القرار (A/52/L.80).

السيد هنزه (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني ويشرفني أن أقوم اليوم بعرض مشروع قرار على الجمعية العامة يتعلق بالاتفاق بشأن التعاون والعلاقات بين الأمم المتحدة والمحكمة الدولية لقانون البحار. وقد أدرج ٣٨ بلداً اسمه بوصفه مقدماً لمشروع القرار. وبالإضافة إلى هذه البلدان، وقعت عليه أيضاً بنما

الجمعية العامة والمحكمة على الاتفاق كشرط لدخوله حيز النفاذ. والمحكمة أكدت موافقتها على الاتفاق بتاريخ ١٢ آذار/مارس ١٩٩٨. وموافقة الجمعية العامة اليوم على الاتفاق من شأنها أن تنجز العملية التي اتصفت بروح التعاون في المفاوضات، والتي تتوق المحكمة إلى أن تصبح سمة مميزة لتنفيذ اتفاق العلاقات بين الأمم المتحدة والمحكمة.

ويضفي الاتفاق الطابع الرسمي على التعاون والتفاعل الضروري بين المحكمة والأمم المتحدة، تماما مثلما توقعت اتفاقية قانون البحار ذاتها أن تكون هناك ضرورة لوجود ترتيب كهذا في إنشاء المؤسسات الجديدة بموجب الاتفاقية، وفي إناطة مهام كبيرة بالأمين العام للأمم المتحدة. وتشعر المحكمة ببالح الامتنان لتأييد الأمم المتحدة لها في مجالات مختلفة ومتنوعة. ويتمثل هذا في الدعم الذي تلقت من المستشار القانوني للأمم المتحدة، السيد هانز كوريل، وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار خلال المراحل الإنشائية والتضخيرية والتنظيمية للمحكمة، والإعارة الوقتية لخدمات موظفين إلى المحكمة.

وتعرب المحكمة أيضا عن تقديرها لمدير شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، السيد عصمت ستاينر، ول موظفي الشعبة على ما قدموه من مساعدة أثناء فترة هامة هي فترة تأسيس المحكمة وعلى دعمهم المستمر.

وموافقة الجمعية العامة على الاتفاق ستمهد السبيل أمام مزيد من التعاون الأكثر كفاءة. وينص الاتفاق على جملة أمور منها تبادل المعلومات والوثائق بين الأمم المتحدة والمحكمة والتعاون بشأن مجموعة واسعة من القضايا. وهذه الأحكام ستشجع هدف المحكمة بأن تكون مؤسسة سهلة الاستخدام وذات كفاءة وجدوى اقتصادية. وأولت المحكمة أهمية كبيرة لهذه المبادئ في نظامها الداخلي وسعت إلى تحقيق الكفاءة والفعالية من خلال وضع حدود قصيرة الأجل لكل خطوة في المداولات أمام المحكمة. وتقضي القواعد بعقد جلسات استماع فورية وانتهاز الفرص التي تتيحها التكنولوجيا الحديثة للتعجيل بالقضايا المعروضة على المحكمة وتسهيل إجراءاتها.

وانعكست هذه المبادرات في انتهاء المحكمة من النظر بسرعة في أول قضية عرضت عليها وهي قضية تتعلق بالإفراج الفوري عن مركب محتجز وعن طاقمه. وتم الامتنال لحكم المحكمة الذي صدر إثر الانتهاء من

المحكمة في تلك المناسبة. فهو لم يتمكن من الإدلاء به بنفسه بسبب بدء إجراءات قضية عرضت على المحكمة. وأود أيضا أن أعرب لكم، سيدي، عن تهانئي الشخصية على قيادتكم في اختتام الدورة الثانية والخمسين هذه بنجاح، وهي الدورة التي تتصف بالتحدي.

ونتوجه أيضا بآيات شكرنا الخاص إلى الأمين العام، السيد كوفي عنان، على مواصلته تقديم الدعم للمحكمة، واهتمامه المباشر والشخصي بأعمالها، والأهم من ذلك على الإبرام المبكر لهذا الاتفاق بشأن العلاقات والتعاون بين المحكمة والأمم المتحدة. وتهانئه الحارة التي تقدم بها إلى المحكمة على الإنجازات التي حققتها بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لإنشائها هي بشير خير للمحكمة. وبعد ذلك بفترة قصيرة، استلمت المحكمة قضيتها الأولى وبدأت إجراءاتها بشأنها.

وأود أن أعرب عن امتنان المحكمة الخاص للممثل الدائم لجمهورية ألمانيا الاتحادية على المبادرة المتخذة بتقديم مشروع القرار هذا. وتقدر المحكمة حق التقدير المساعدة والضيافة السخيتين اللتين حظيت بهما من حكومة ألمانيا الاتحادية ومجلس شيوخ بلدية هامبورغ الهانسية الحرة. وتطلع المحكمة إلى الانتقال في بداية عام ٢٠٠٠ إلى المرافق الممتازة في مقرها الدائم، التي هي قيد الإنشاء.

وتقدر المحكمة أيضا الدعم القوي الذي تلقت من الدول الأعضاء الـ ٤١ التي تبنت مشروع القرار A/52/L.80، المؤمل أن يعتمد قريبا بموافقة واسعة النطاق.

إن جذور الاتفاق بشأن التعاون والعلاقات تكمن في المشروع الذي أعدته اللجنة التحضيرية التابعة للسلطة الدولية لقاع البحار والمحكمة الدولية لقانون البحار. ولقد جرت المفاوضات بين مكتب المستشار القانوني للأمم المتحدة ومكتب أمين سجل المحكمة على أساس هذا المشروع. وكانت المفاوضات بناءة وعاجلة، وأسفرت عن اتفاق مبكر على شروط إبرام اتفاق العلاقات. وأود، بالنيابة عن المحكمة، أن أتقدم بآيات الشكر الخاص إلى مكتب المستشار القانوني على التعاون الذي أظهره في جميع الأوقات.

لقد وقّع الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس المحكمة على الاتفاق في مقر الأمم المتحدة بتاريخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. والمادة ١٤ من الاتفاق تستدعي أن توافق

رسالة من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي
A/52/1022

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أسترعي انتباه الوفود إلى رسالة مؤرخة ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٨ موجهة إلي من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وترد هذه الرسالة في الوثيقة A/52/1022، ويرفق بها قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/١٩٩٨ المعنون "تدابير أخرى لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بالوثيقة A/52/1022؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول المدرج في قائمة المتكلمين، أود أن أهنئ المجلس الاقتصادي والاجتماعي على نجاحه في التفاوض على القرار ٤٦/١٩٩٨ بشأن إصلاح وإعادة تشكيل المجلس وهيئاته الفرعية.

السيد شودري (بنغلادش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لعل الجمعية تتذكر أنها أقرت، بقرارها ١٢/٥٢ باء، جملة أمور منها دعوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى أن يقوم في دوراته التنظيمية والمضمونية في ١٩٩٨ - كجزء من استعراض ولايات لجانه الوظيفية وأفرقة وهيئات الخبراء التابعة له واستعراض تكوينها ومهامها وأساليب عملها، كما هو منصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ - بالنظر في توصيات الأمين العام المتعلقة بإصلاح هذه الهيئات الفرعية ورفع تقرير بعد ذلك مباشرة إلى الجمعية العامة في أسرع وقت ممكن أثناء دورتها الثانية والخمسين.

وفي القرار نفسه دعت الجمعية أيضا المجلس إلى أن يضطلع بالتشاور مع الدول الأعضاء والهيئات الإقليمية الحكومية الدولية ذات الصلة، باستعراض عام للجان الإقليمية في دورته المضمونية لعام ١٩٩٨، آخذا في الاعتبار الأحكام ذات الصلة من القرار ٢٢٧/٥٠ وعمليات الاستعراض الفردية التي اضطلعت بها فعلا كل لجنة، وذلك للنظر في صلاحيات اللجان الإقليمية، مع أخذ مجالات اختصاص الهيئات العالمية وغيرها من الهيئات

الإجراءات التي استغرقت أقل من أربعة أسابيع، وأفرج فيما بعد عن المركب وطاقمه. وفي أعقاب الإجراءات المتعلقة بالإفراج السريع عن المركب وطاقمه، عرضت الأطراف على المحكمة، في اتفاق مشترك، النزاع على أساس الدعوى.

وسأكون مسرورا جدا بأن أبلغ المحكمة بمداولات الجمعية العامة وبالقرارات المتخذة في الدورة الثانية والخمسين في إطار هذه البند عندما تنعقد المحكمة في هامبورغ خلال أسبوعين لبدء دورتها السادسة.

وترحب المحكمة بأوسع دعم ممكن لمشروع القرار هذا وتقدره. ومن المناسب جدا أن يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ خلال السنة الدولية للمحيطات.

أشكركم وأتمنى لدورة الجمعية العامة هذه خاتمة ناجحة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننتقل الآن إلى النظر في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/52/L.80، الذي عرضه للتومثل ألمانيا. وبما أنه لا يوجد متكلمون يرغبون في تحليل أصواتهم، فإن الجمعية ستبت الآن في مشروع القرار المعنون "اتفاق بشأن التعاون والعلاقات بين الأمم المتحدة والمحكمة الدولية لقانون البحار".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/52/L.80.

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٥١/٥٢).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ٣٩ من جدول الأعمال وترغب في اختتام نظرها في البند ٣٩ من جدول الأعمال في مجموعه؟

تقرر ذلك.

البند ٥٨ من جدول الأعمال

إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

وبالإضافة إلى تحقيق زيادة في كفاءة وفعالية الهيئات الفرعية، تقدر الأمانة العامة أن تؤدي العملية إلى خفض أكثر من ١٥٠ ٠٠٠ دولار بالأرقام الحقيقية أثناء فترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩. وهذه هي المرة الأولى التي توفر فيها أموالا في نفس الوقت الذي نتطلع فيه إلى أداء أكثر كفاءة وفعالية من جانب المنظومة.

وبالإجراء الذي اتخذته المجلس في دورته الموضوعية الأخيرة نكون قد أكملنا إحدى أكثر الممارسات تعقيدا في استعراض هيئات المجلس الفرعية وأكثر تلك الممارسات مشقة ومحتوى جوهريا. وهذه هي المرة الأولى منذ إنشاء تلك الهيئات التي يتم فيها القيام باستعراض بهذا القدر من الاتساع والأهمية - ويجب أن أشدد على أنه - أكمل بنجاح.

ودورة الجمعية العامة الثانية والخمسون التي نختتمها اليوم. سميت بدورة الإصلاح. والإجراء الذي اتخذته المجلس أسهم بطريقة فعالة في عملية الإصلاح التي تتابع بنشاط في الأمم المتحدة. ويحدونا الأمل في أن نحافظ خلال الأيام المقبلة على الزخم والتفاعل الإيجابي اللذين تولدا عن هذا الاستعراض لهيئات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفرعية، وأن نواصلهما، حتى تسهم كفاءة وفعالية الهيئات الفنية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي بطريقة جوهريّة في تحقيق أهداف التعاون الدولي بغرض التنمية.

وختاما، أود أن أعرب عن امتناني العميق لجميع الوفود على دعمها الثابت في جعل هذه النتيجة ممكنة.

السيد مازر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأعربت عن تأييد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلد المنتسب قبرص، وكذلك ايسلندا والنرويج، البلدان المنتميان إلى الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضوان في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

اسمحوا لي في البداية أن أشيد بالسفير شودري على العمل الذي اضطلع به وقيادته المقتدرة جدا في توجيهنا خلال عملية استعراض الأجهزة الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

الحكومية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية في الاعتبار، وأن يرفع تقريراً بعد ذلك مباشرة إلى الجمعية العامة قبل نهاية دورتها الثانية والخمسين.

وبوصفي نائبا لرئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أوكلت إليّ مسؤولية إجراء المشاورات المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ التي عززت فيما بعد بالقرار ١٢/٥٢ بآء بشأن إصلاحات الأمم المتحدة. وبدأت العملية في آذار/ مارس ١٩٩٧ وانتهت بنجاح باعتماد قرار في الدورة المضمونية الأخيرة التي عقدها المجلس في تموز/يوليه. ومع أن الولاية كانت صعبة، فقد اضطلع بها في إطار الوقت المحدد.

ولا بد لأية مبادرة لإصلاح الأمم المتحدة أن تقوم على اشتراك جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إذا أريد لها أن تجتاز اختبار الزمن. فالحماسة التي أظهرتها الدول الأعضاء التي شاركت في هذا النشاط المطول دليل على نظرتها الجدية والملتزمة لأهمية التدابير الضرورية لجعل الأمم المتحدة أكثر كفاءة وفعالية. فالمشاركة الواسعة في عملية التفاوض، والمدخلات الوفرة التي قدمتها الدول الأعضاء ودعم الوفود ومساهماتها، كل ذلك جعل هذه المهمة تتكامل بالنجاح. وهذا إنجاز لنا جميعا.

وأسفر الاستعراض عن التوصل إلى اتفاق على تدابير محددة لتبسيط وتحسين أساليب عمل الأجهزة الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأدى اعتماد هذه المجموعة المتكاملة إلى خفض عدد أعضاء إحدى الهيئات الفرعية، وهي اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، من ٥٣ إلى ٣٣. وأعيدت تسمية لجنة التخطيط الإنمائي لتصبح لجنة تطوير السياسات العامة مع الإبقاء على تسميتها الانكليزية المختصرة سي دي بي. وهي تتكون من ١٥ خبيرا مستقلا تضم خليطا جيدا من الخبراء الذين يعينهم الأمين العام بعد التشاور مع الحكومات المعنية وموافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما بعد. وأدت عملية الاستعراض إلى إنهاء ولايتي هيتين فرعيتين هما: اللجنة المعنية بالموارد الطبيعية واللجنة المعنية بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وتسخير الطاقة لأغراض التنمية. كما أدت إلى إنشاء هيئة جديدة أطلق عليها اللجنة المعنية بالطاقة والمصادر الطبيعية من أجل التنمية، بتسميتها الانكليزية المختصرة "سينرد".

لمنظومة الأمم المتحدة، وأن تضي على أعمالها قيمة زائدة في تنفيذ مؤتمرات الأمم المتحدة. والتركيز على تبادل الخبرات لتنفيذ نتائج المؤتمرات وعلى استعراض التقدم في هذا المجال من شأنه أن يساعد في هذه المهمة. وهذه العملية ينبغي أن تلقى الدعم من خلال تحسين أساليب العمل، مثل إعادة التركيز على المناقشات العامة وتوسيع نطاق التفاعل مع الخبراء والمجتمع المدني. إن دور هيئات مكاتب اللجان الفنية وتعزيز التنسيق فيما بينها، ومع هيئة مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لا يمثل أمرا حاسما لزيادة فعالية اللجان فرادى فحسب، بل أيضا لزيادة الاتساق في عملها بشكل عام.

وينبغي أن يكون مفهوما على نحو واضح أن كلا من هذه اللجان الفنية ينبغي أن تشجع على اعتماد الممارسات التي تتناسب على أفضل نحو مع ولايتها ومسؤولياتها الخاصة. ومن ثم فإن التوصيات الواردة في المرفق المعين قد لا تكون هي الإجراءات الملائمة والمعقولة لتعتمدها اللجان الفنية في جميع الحالات.

وبالرغم من الاعتراف بالطبيعة المتميزة لكل واحدة من اللجان الإقليمية ومسؤوليتها الرئيسية نحو احتياجات المنطقة، ينبغي للجان الإقليمية أن تساهم أيضا في تحسين أهمية وفعالية الأمم المتحدة بشكل عام. والإجراءات المنصوص عليها في المرفق الثالث من شأنها أن تساعد في هذا المجال بتحديد مسؤوليات الأمانة العامة بما ينبغي أن يؤدي بالتالي إلى تقسيم للعمل أكثر تركيزا بين مقر الرئاسة والمستويين الإقليمي والوطني.

ونحن نرحب بجهود الأمين العام للتغلب على أوجه القصور في تنسيق الأنشطة الإقليمية داخل منظومة الأمم المتحدة. إلا أن الترتيبات المقترحة في هذا المجال - مثل الاجتماعات السنوية بين كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة المضطلة بالأنشطة الإقليمية، والتي تعقد تحت الرعاية المباشرة للأمين العام - ينبغي أن تحدد على أساس احتياجات كل منطقة، وأن تستند على آليات التنسيق القائمة، وأن تركز على مسائل يكون التنسيق مطلوبا فيها على المستوى الإقليمي. والتوصية بشأن التعاون الوثيق بين اللجان الإقليمية وغيرها من الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية غير التابعة للأمم المتحدة، من شأنها أن تساعد في تعزيز الانسجام وتغادي التكرار بما يكفل أفضل استخدام للموارد. والإجراءات المنصوص عليها في الجزء الأخير نأمل أن تحسن التفاعل ليس بين

لقد ظل الاتحاد الأوروبي دائما يعتبر القرارين ٢٢٧/٥٠ و ١٢/٥٢ بآء خطوتين هامتين، من بين أشياء أخرى، في تعزيز وتنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونحن نعتبر الآلية الحكومية الدولية جزءا لا يتجزأ من عملية الإصلاح الكلية مرادفا للجهود المبذولة على الصعيدين التنظيمي والإداري ومتعاضدا معها. والتوسع الذي تم عبر السنين في الأجهزة الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أسفر عن إضعاف الدور التوجيهي والتنسيقي للمجلس بوجه عام. ومن ثم فقد أولى الاتحاد الأوروبي أهمية عالية لعملية الاستعراض التي نص على إجرائها القراران ٢٢٧/٥٠ و ١٢/٥٢ بآء، وسعى إلى الإسهام بصفة جوهرية في المفاوضات.

إن عملية الاستعراض لم تفض إلى تغييرات مؤسسية واسعة النطاق. ومع ذلك فإن النتيجة تمثل خطوة أولى إلى الأمام في تحسين كفاءة وفعالية المنظومة الحكومية الدولية.

واسمحوا لي الآن أن أبدي ملاحظات محددة بشأن التدابير الواردة في المرفقات الثلاثة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/١٩٩٨، الذي أعيد إصداره في الوثيقة A/52/1022.

فيما يتعلق بالهيئات الأربع ذات الأولوية، نود أن نركز على دمج اللجنة المعنية بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وبتسخير الطاقة لأغراض التنمية، ولجنة الموارد الطبيعية، في هيئة خبراء واحدة. وبكفالة الاتساق بين برامج عمل لجنة التنمية المستدامة في هذه الناحية، وبرامج اللجنة الجديدة المعنية بتسخير الطاقة والموارد الطبيعية لأغراض التنمية، ينبغي لنتاج الهيئة الأخيرة أن يكون أكثر إفادة في العملية الحكومية الدولية. والترتيبات الجديدة للجنة التخطيط الإنمائي من شأنها أن تساعد أيضا في جعل أعمال هذه الهيئة تتسق بشكل أفضل مع احتياجات ومصالح الهيئات الحكومية الدولية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشكل خاص. وينبغي لعمل اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أن يكرس اهتماما خاصا لزيادة التركيز على احتياجات لجنة التنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وينبغي أن يتيسر ذلك أيضا بخفض عدد أعضائها.

ويحدونا الأمل في أن تكفل التوصيات التي انبثقت عن استعراض اللجان الفنية المسؤولة عن متابعة المؤتمرات استخداما أفضل لإمكاناتها في الإطار العام

أن نعمل معا لتحسين تنسيق أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز أعماله ومواءمتها بغرض تعزيز الجهود في مجال إعادة تنظيم الأمم المتحدة وإعادة تنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. وفي هذا الصدد، نعرب عن ثقتنا في أن التدابير التي اعتمدها ستعزز التفاعل الإيجابي فيما بين الأجهزة المعنية بالمسائل آتفة الذكر داخل منظومة الأمم المتحدة.

وأعتقد أننا بوسعنا القول إن المفاوضات التي أجريناها عبر الأشهر الماضية حتى وإن لم تكن سهلة، يسّرت لنا التوصل إلى توافق في الآراء بشأن عدد من المسائل الحاسمة والبالغة الأهمية. وقد تشجعنا أيضا بروح الشراكة والمرونة التي سادت بشكل بارز أثناء المفاوضات والتي يسّرت أعمالنا على نحو أتاح لنا التوصل إلى توافق في الآراء.

ونلاحظ أننا لا تزال لدينا مهام ينبغي أن نجهزها حسبما نص القراران ٢٢٧/٥٠ و ١٢/٥٢ بآء. ولكننا متفائلون من أننا إذا استثمرنا مزيدا من الوقت وتأملنا في مواقف كل منا إزاء المسائل المعلقة، فسنتمكن من إنجاز هذه المهام بنجاح.

ولن يكون بياني كاملا إن لم أشر إلى المسائل الحاسمة التي لم نحقق نجاحا كبيرا فيها حتى الآن. ولعل الجمعية العامة تذكر أننا عندما اتخذنا القرار ٢٢٧/٥٠، إنما فعلنا ذلك انطلاقا من اقتناعنا بأن تنفيذه الناجح يتطلب تنفيذ جميع أحكامه. غير أن الحكم المتعلق بالموارد ما زال حتى الآن متروكا ولم يكتمل التنفيذ. ولذلك فمن الأمور الملحة للغاية أن تعالج هذه المسألة في المستقبل القريب. وفي هذا السياق نأمل أن تؤدي مناقشة المسائل المتعلقة بتمويل الأنشطة التنفيذية خلال الدورة الثالثة والخمسين للجمعية إلى تيسير التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٧/٥٠.

ختاما، إن مجموعة ال ٧٧ والصين ستواصل العمل لتحسين أعمال الأمم المتحدة وإعادة تنظيمها وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. واننا نتوقع، ونحن نقرب من عام ٢٠٠٠، أن نتمكن من الاستفادة من التنفيذ الناجح لما اعتمدناه اليوم من تدابير، ويحدونا أمل صادق في أننا سنتوصل إلى نتيجة إيجابية في مسعانا هذا.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجان الإقليمية فحسب، بل أيضا بين اللجان الإقليمية نفسها.

إن عملية الاستعراض لم تكتمل بعد. وينبغي أن نسعى جاهدين إلى إكمالها في أقرب ما يمكن. ولا يزال علينا أن نتناول مقترحات الأمين العام المتبقية في المسار ٢ والتي تهدف إلى تعزيز الدور التنسيقي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وكذلك ترشيد آلياته الفرعية. أما بالنسبة لنتيجة الاستعراض فمن الواضح أن التركيز ينبغي أن يكون على تنفيذ هذه التدابير. ولكن ينبغي أن يجري استعراض لفعالية هذه الترتيبات في نقطة زمنية ما، ومن الأفضل أن يتم ذلك في عام ٢٠٠١.

السيد هابسورو (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعدني أن أخطب الجمعية العامة كي أدلي ببعض الملاحظات اليسيرة بشأن مشروع القرار المعنون "تدابير أخرى لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما".

واسمحوا لي، باسم مجموعة ال ٧٧ والصين، أن أعرب عن خالص تقديرنا للسفير كريم شودري، ممثل بنغلاديش، الذي كان لنا جميعا مصدرا قيما في المفاوضات المعقدة والمطولة بشأن هذا القرار خلال الدورة الموضوعية للمجلس في تموز/يوليه الماضي. وقد أحرزنا بفضل قيادته تقدما كبيرا في جهودنا الرامية إلى إجراء استعراض بموجب قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ لولايات وتشكيل ووظائف وأساليب عمل اللجان الفنية وأفرقة وهيئات الخبراء واللجان الإقليمية التابعة للمجلس.

والواقع أننا، بفضل المهارات الكبيرة للسفير شودري ودرايته، تمكنا من إحراز تقدم في عدد من المجالات، رغم إقرارنا بأننا، في ضوء الطبيعة المعقدة لهذه المهام، سنحتاج إلى المزيد من الوقت. ومن ثم تعرب المجموعة عن تأييدها لما جاء في البيان الذي أدلى به السفير شودري، وهو أن هذه هي المرة الأولى في تاريخنا التي ننجح فيها في إكمال مثل هذه المهمة - أي هذا الاستعراض الشامل.

إن مجموعة ال ٧٧ والصين ترى في ضوء التقدم المحرز حتى الآن أننا إذا أجرينا مداولات إضافية، يمكن لنا

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود اختتام نظرها في البند ٥٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

تقرير اللجنة الأولى

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تنظر الجمعية العامة الآن في تقرير اللجنة الأولى عن البندين ٧٣ و ٨٣ من جدول الأعمال.

أرجو من مقرر اللجنة الأولى، السيد ميلوش كوتريتش ممثل سلوفاكيا، أن يعرض تقرير اللجنة الأولى في بيان واحد.

السيد كوتريتش (سلوفاكيا) (مقرر اللجنة الأولى) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من دواعي سروري البالغ أن أعرض على الجمعية العامة تقرير اللجنة الأولى عن البندين ٧٣ و ٨٣ وهما يردان في الوثيقتين A/52/602/Add.1 و A/52/612/Add.1، وقد يتذكر المندوبون أن الجمعية العامة علّقت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ النظر في هذين البندين حتى الدورة المستأنفة للجنة الأولى في صيف عام ١٩٩٨.

وكان أيضا قد تقرر أن تقدم هيئة نزع السلاح تقريراً إلى الدورة المستأنفة عن نتيجة مداولاتها المتعلقة بمسألة تنشيط وترشيد وتبسيط أعمالها وفقاً للطلب الوارد في قرار الجمعية العامة ١٢/٥٢ بـ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

وخلال الفترة بين كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ وحزيران/يونيه ١٩٩٨، أجرى رئيس اللجنة الأولى بمساعدة أعضاء المكتب مشاورات مكثفة مع جميع الوفود المهمة. وتمكن الرئيس بنتيجة هذه الجهود والتعاون الطيب الذي لقيه من الوفود، من وضع وتقديم نص إلى الدورة المستأنفة، لقي تفهماً وتأييداً على نطاق واسع.

وفي الدورة الموضوعية التي عقدتها هيئة نزع السلاح في عام ١٩٩٨، نظرت اللجنة الجامعة في مسألة ترشيد أعمالها. وأجرى رئيس الهيئة أيضاً سلسلة من المشاورات الرسمية المفتوحة باب العضوية. ووردت نتيجة هذه المشاورات في التقرير الختامي لهيئة نزع السلاح بوصفه نصاً من الرئيس. ووفقاً لذلك، شعر الرئيس بتشجيع قوي من الوفود على مواصلة بذل جهوده خلال

السيدة كغ (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ترحب الولايات المتحدة بحصيلة أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي كما تصفها رسالة رئيس المجلس. وفي عام ١٩٩٦، عندما اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٢٧/٥٠، بدأت الأمم المتحدة تدرك دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي المنصوص عليه أصلاً في الميثاق. وبالزخم الجديد الذي تمثل في اقتراحات الأمين العام للإصلاح، وتحسب الإدارة الحكيمة لكارييل كوفاندا وفلاديمير غالوشكا وخوان سومافيا، رؤساء المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بدأت هذه الإصلاحات تحدث أثرها. ويعرب وفد بلادي عن امتنانه الخاص للسفير شودري على إدراته هذه المداولات أثناء السنوات الماضية.

إن ما يتعيّن إنجاز ما زال كثيراً، بيد أن التدابير التي اتخذت هنا اليوم تمثل إنجازاً هاماً على سبيل جعل المجلس الاقتصادي والاجتماعي الهيئة التنسيقية الرئيسية لعمل الأمم المتحدة الشامل والحيوي الأهمية في مجالات التنمية والمسائل الاقتصادية وحقوق الإنسان والمسائل الاجتماعية ومن أجل الرقابة الفعالة على أجهزتها الفرعية العديدة. ونحن نتطلع قدماً إلى العمل مع جميع شركائنا سعياً لاضطلاع المجلس بهذا الدور وتنفيذه على النحو الكامل بوصفه أحد الأجهزة الرئيسية لهذه المنظمة.

السيد شودري (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تحتوي الوثيقة A/52/1022 على بعض الأخطاء، وأرى أنه يجدر بي أن أسترعي نظر الجمعية العامة إليها. ففي المرفق الثالث تحتوي الجملة الأخيرة من الفقرة ١٣ على خطأين: يجب الاستعاضة عن عبارة "مراجعة هذه الموارد" بعبارة "أن يأخذ في الاعتبار تنفيذ هذه التوصيات"، وعن "١٩٩٦" بـ "١٩٩٩". ومن ثم يجب أن يصبح نص الجملة كما يلي:

"وفي هذا الصدد، يشجع المجلس الأمين العام على أن يأخذ في الاعتبار تنفيذ هذه التوصيات في التقرير الذي يقدمه في عام ١٩٩٩ في إطار البند المعنون 'التعاون الإقليمي'."

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستأخذ الأمانة علماً بالتصويبات الموصى بها وسيصدر تصويب وفقاً لذلك في مرحلة لاحقة.

مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليق تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفاً عن تصويته في اللجنة".

واسمحوا لي أن أذكر الوفود بأنه وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ أيضاً، تقتصر تعليقات التصويت على عشر دقائق وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

وقبل أن نبدأ بالبث في التوصيات الواردة في تقارير اللجنة الأولى، أود أن أعلم الممثلين بأننا سنشرع في البث فيها بالطريقة نفسها التي اتبعت في اللجنة الأولى، ما لم يقدم إخطار مسبق بغير ذلك إلى الأمانة العامة.

البند ٧٣ من جدول الأعمال (تابع)

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة

تقرير اللجنة الأولى (الجزء الثاني) (A/52/602/Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الأولى في الفقرة ٤ من الجزء الثاني من تقريرها (A/52/602/Add.1).

لقد اعتمدت اللجنة الأولى مشروع المقرر المعنون "تقرير هيئة نزع السلاح" دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٧٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٨٣ من جدول الأعمال (تابع)

ترشيد أعمال اللجنة الأولى وتعديل جدول أعمالها

الوقت المتبقي قبل الدورة المستأنفة. وعليه، فإن جولة مكثفة من المشاورات غير الرسمية قبل الدورة المستأنفة أسفرت عن وضع نص حظي بتوافق الآراء.

ولقد نظرت الدورة المستأنفة للجنة الأولى، المنعقدة بتاريخ ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨، في وثيقتين اعتمدتهما بتوافق الآراء وهما: مشروع مقرر بعنوان "ترشيد أعمال اللجنة الأولى وتعديل جدول أعمالها"، قدمه رئيس اللجنة الأولى؛ ومشروع مقرر بعنوان "استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة: تقرير هيئة نزع السلاح"، وقدمته اسبانيا وإكوادور وإندونيسيا وأوغندا وجمهورية إيران الإسلامية وأيرلندا وبيرو وبيلاروس والجزائر والجمهورية العربية السورية وجنوب أفريقيا وكرواتيا ولكسمبرغ.

وبهذه الملاحظات الموجزة أرفع تقريري للجنة الأولى الرائعين إلى الجمعية العامة للنظر فيهما، وهما واردان في الوثيقتين A/52/602/Add.1 و A/52/612/Add.1.

أخيراً، اسمحوا لي مرة أخرى أن أعرب عن امتناني لجميع الوفود؛ ولرئيس اللجنة الأولى السيد موثوسي نكغوي؛ ولزملائي أعضاء المكتب، ولوكيل الأمين العام؛ ولموظفي الأمانة العامة وغيرهم، الذين أسهموا خلال العام الماضي في أعمال اللجنة الأولى.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إذا لا يوجد اقتراح في إطار المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة الأولى المعروضة على الجمعية اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تقتصر البيانات إذا على تعليق التصويت.

وإن مواقف الوفود فيما يتعلق بتوصيات اللجنة الأولى توضحت في اللجنة وهي واردة في المحاضر الرسمية ذات الصلة.

واسمحوا لي أن أذكر الأعضاء بأنه وفقاً للفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤، فإن الجمعية العامة توافق على أن

"تقتصر الوفود، قدر الإمكان، حين ينظر في

أولاً، المدونة المقترحة لقواعد السلوك في الأمم المتحدة، في إطار البند ١١٤ من جدول الأعمال، "استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة"، والبند ١٥٣، "إدارة الموارد البشرية"، والبند ١٥٧، "إصلاح الأمم المتحدة: تدابير ومقترحات"، ثانياً، مسائل تحسين أساليب عمل اللجنة الخامسة؛ ثالثاً، مسألة تعزيز آليات المراقبة الخارجية، البند ١١٤؛ رابعاً، البند المتعلق بوحدة التفتيش المشتركة، البند ١١٨.

وفيما يتعلق بالمدونة المقترحة لقواعد السلوك في الأمم المتحدة، توصي اللجنة الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار المعنون "تنقيحات للمادة ١ من النظام الأساسي للموظفين والفصل ١ من المجموعة ١٠٠ من النظام الإداري للموظفين"، بصيغته الواردة في الفقرة ٧ من تقرير اللجنة الوارد في الوثيقة A/52/955/Add.1.

وفي إطار البند ١١٤ من جدول الأعمال، "استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة"، توصي اللجنة الجمعية العامة باعتماد مشروع مقرر بشأن تحسين أساليب عمل اللجنة الخامسة، وارد في الفقرة ٥ من الوثيقة A/52/746/Add.4.

وفيما يتعلق بالبند الخاص بوحدة التفتيش المشتركة، توصي اللجنة الجمعية العامة باعتماد مشروع مقرر بصيغته الواردة في الفقرة ٥ من تقرير اللجنة الوارد في الوثيقة A/52/842/Add.2.

وأخيراً، فيما يتعلق بتعزيز آليات المراقبة الخارجية، وافقت اللجنة على أن تستأنف نظرها في هذه المسألة خلال الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إذا لا يوجد اقتراح في إطار المادة ٦٦ من النظام الداخلي، فسأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة الخامسة المعروضة على الجمعية اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تقتصر البيانات إذا على تعليل التصويت.

تقرير اللجنة الأولى (الجزء الثاني) (A/52/612/Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الأولى في الفقرة ٤ من الجزء الثاني من تقريرها (A/52/612/Add.1).

لقد اعتمدت اللجنة الأولى مشروع المقرر دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٨٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

تقارير اللجنة الخامسة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تنظر الجمعية العامة الآن في تقارير اللجنة الخامسة عن بنود جدول الأعمال ١١٤، و ١١٤ بالإضافة إلى ١٥٣ و ١٥٧، فضلاً عن ١١٨.

أرجو من مقرر اللجنة الخامسة، السيد جمال مقتفي، ممثل الجزائر، أن يقوم بعرض تقارير اللجنة الخامسة في بيان واحد.

السيد مقتفي (الجزائر): يشرفني أن أقدم اليوم تقارير اللجنة الخامسة عن مداولات دورتها الثالثة المستأنفة في الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة. فقد عقدت اللجنة الخامسة دورتها الثالثة المستأنفة لمدة أسبوع واحد، من ١٧ إلى ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٨.

ونظراً لعدم توافر التقارير ذات الصلة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن بعض المسائل المدرجة في جدول أعمالها للجزء الأخير من الدورة الثانية والخمسين المستأنفة، وهو ما يرد في الوثيقة A/C.5/52/L.57، قررت اللجنة أن ترجئ النظر فيها وأن يكون تركيزها منصبا على المسائل التالية فقط وهي:

الثانية والخمسين ولأنه لم يكن ممكناً اتخاذ مقرر مضموني. ولم تكن أبداً حاجة اللجنة الخامسة أشد مما هي عليه الآن لأن تلقي نظرة فاحصة على نفسها، وتتخذ خطوات عملية لتحسين أسلوب عملها، كما لاحظ رئيسها نفسه في ملاحظاته الختامية التي أدلى بها في الدورة الثالثة المستأنفة. وإننا نتفق تمام الاتفاق مع السفير تشودري على أنه إذا فشلت اللجنة في مواجهة هذا التحدي وفي تحسين أساليب عملها بصورة جذرية، فإنه يتعين عليها أن تواجه احتمال عدم جدواها في المستقبل.

ومع أن هناك حدوداً لما يمكن إنجازه من خلال الإجراءات التشريعية، نعتقد أن ثمة إجراءات ملموسة يمكن اتخاذها. إذ أنه يمكن تذكير الوفود والمكتب والأمانة والهيئات الفرعية ذات الصلة وهيئات الخبراء بأدوارها ومسؤولياتها الخاصة بها. فالمشاكل المزمنة المتعلقة بتوافر الوثائق يمكن معالجتها، ويمكن استعراض تحديد مواعيد دورات اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. ويمكن تحديد أولويات عمل اللجنة الخامسة، ويمكن الاستفادة من الوقت المتاح بصورة أفضل بكثير.

والواقع أن هذه المقترحات وغيرها قد نوقشت في اللجنة الخامسة وتبين أنها لا تثير صعوبات تذكر لمعظم الوفود. ولذا، استغربت وفودنا إذ أن بعض الوفود لم تتمكن في الساعة الأخيرة من قبول صفقة متواضعة من المقترحات تحسن أساليب عمل اللجنة. ومثل هذه الصفقة كان يمكن أن تشكل بداية لعملية تجديد وإعادة توجيه في اللجنة الخامسة.

وإن وفودنا على أهبة الاستعداد لمواصلة مهمة تحسين أساليب عمل اللجنة الخامسة في الدورة المقبلة للجمعية العامة، وتحقيقاً لذلك الغرض نتطلع إلى العمل بتعاون وثيق مع المكتب الجديد. إلا أننا على ثقة بأن أي استئناف لهذا العمل سيكون مصحوباً بالرغبة والإرادة اللازمين للتغيير والعمل من جانب جميع الوفود من أجل المصلحة المشتركة. ولا نزال على تفاؤلنا بأن هذا الأمر ممكن تحقيقه، نظراً للأسس المتينة التي وضعها الرئيس السابق للجنة الخامسة، السفير تشودري، الذي نكن له أعظم قدر من الإعجاب ونود أن نعرب له عن امتناننا.

السيد أتياننتو (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيكون وفد بلدي مقصراً في واجبه لو أنه

وإن مواقف الوفود فيما يتعلق بتوصيات اللجنة الخامسة توضحت في اللجنة وهي واردة في المحاضر الرسمية ذات الصلة.

واسمحوا لي أن أذكر الأعضاء بأنه وفقاً للفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤، قررت الجمعية العامة أن

"تقتصر الوفود، قدر الإمكان، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليل تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفاً عن تصويته في اللجنة".

واسمحوا لي أن أذكر الوفود بأنه، وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ أيضاً، تقتصر تعليلات التصويت على عشر دقائق، وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدنا.

وقبل أن نبدأ بالبت في التوصيات الواردة في تقارير اللجنة الخامسة، أود أن أعلم الممثلين بأننا سنشرع في البت فيها بالطريقة نفسها التي اتبعت في اللجنة الخامسة، ما لم يقدم إخطار مسبق بخلاف ذلك إلى الأمانة العامة.

تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٥ من الجزء ٥ من تقريرها، الوارد في الوثيقة A/52/746/Add.4.

ومشروع المقرر بعنوان "تحسين أساليب عمل اللجنة الخامسة". هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تعتمد مشروع المقرر؟

اعتمد مشروع المقرر.

السيدة ونسلي (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن وفود كندا ونيوزيلندا وأستراليا تعليلاً للتصويت على المشروع الإجرائي الذي اتخذ للتو بشأن تحسين أساليب عمل اللجنة الخامسة.

وتأسف وفودنا لأن اللجنة الخامسة لم تتمكن من إحراز مزيد من التقدم بشأن هذه المسألة أثناء الدورة

إدارة الموارد البشرية

إصلاح الأمم المتحدة: تدابير ومقترحات

تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الثاني) (A/52/955/Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٧ من الجزء الثاني من تقريرها (A/52/955/Add.1). ومشروع القرار بعنوان "تنقيحات المادة ١ من النظام الأساسي للموظفين والفصل ١ من المجموعة ١٠٠ من النظام الإداري للموظفين".

اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار دون تصويت. هل لى أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٥٢/٥٢).

السيدة باولز (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلّم باسم وفود كندا وأستراليا ونيوزيلندا.

ترحب وفودنا باعتماد الجمعية العامة لتنقيحات المادة ١ من النظام الأساسي للموظفين والفصل ١ من النظام الإداري للموظفين، التي اقترحتها في الأصل الأمين العام كمذونة سلوك للأمم المتحدة.

يسعدنا أن اللجنة الخامسة قد تمكنت من اعتماد هذه التعديلات بتوافق الآراء قبل انتهاء دورة الجمعية العامة الثانية والخمسين، بدلا من اتباع الطريقة البالية المتمثلة في تأجيلها إلى دورة أخرى. وفي الواقع يحدونا أمل وطيّد في أن تصبح هذه المحاولة، التي جاءت متأخرة من جانب اللجنة الخامسة، لتركيز أعمالها وتحديد أولوياتها بغية اختتام بنود جدول الأعمال، هي القاعدة وليست الاستثناء في الدورة المقبلة.

وتود وفودنا الثلاثة أن تشيد بشكل خاص برئيس اللجنة الخامسة، السفير أنور الكريم تشودري، الممثل الدائم لبنغلاديش، لتفانيه من أجل اختتام هذا البند من جدول الأعمال، ممهدا بذلك السبيل أمام الجمعية العامة لاعتماد عنصر رئيسي من إصلاحات الأمين العام الواردة في المسار ٢. ونود أيضا أن نشكر مندوب الجزائر، السيد

أحجم عن الإدلاء ببعض العبارات فيما يتعلق بمسألة تحسين أساليب عمل اللجنة الخامسة. ومع ذلك، اسمحوا لي أولا أن أعرب عن تقديركم لشكرنا للسفير أنور تشودري ممثل بنغلاديش، رئيس اللجنة الخامسة خلال الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة، على ما بذله من جهود لا تكل في إدارة المناقشة بشأن تحسين أساليب عمل اللجنة الخامسة.

ويرى وفد بلدي أنه يتعين علينا ألا نشعر بخيبة أمل لأن دراستنا لهذا الموضوع لم تنته أثناء الدورة، بل بالأحرى، إننا نشعر بالسعادة لأن مناقشة هذا الموضوع حظيت بعناية جدية واهتمام كبير من جانب العديد من الوفود.

ونحن لا نعتقد أن أهمية تحسين أساليب عمل اللجنة الخامسة أمر لا تتشاطرهُ الوفود. ونحن لا نعتقد أن الدول الأعضاء ترى أنه لا يمكن تحسين عمل اللجنة الخامسة بصورة أكبر. إلا أننا نعتقد ونفهم أن مناقشتنا بشأن تحسين أساليب عمل اللجنة الخامسة لم تكن في غاية الكمال. ولذا فإن ما أصبح أساسيا لنا هو أن نصل إلى أية أرضية مشتركة يمكن أن يعترف بها الجميع وتلبي شواغل الجميع. وفهمنا يجب أن يكون من أجل مصالح المنظمة ورغبات الدول الأعضاء.

وإذ قلت ذلك، فإن وفدي يرى - وأعتقد أن الدول الأعضاء الأخرى في مجموعة الـ ٧٧ والصين تتشاطر هذا الرأي - إن من الأهمية بمكان لنا أن نواصل بذل جهودنا المشتركة لتحسين أعمال اللجنة الخامسة وزيادة انتاجيتها في الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة. وفي هذا المضمار، فإن روح الشراكة والتعاون التي سادت بين الوفود حتى الآن، قد دلت على أنها في الواقع، تمثل ذخرا هاما، وبالتالي يجب الإبقاء عليها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير بشأن هذا البند من جدول الأعمال. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تختتم هذه المرحلة من نظرها في البند ١١٤ من جدول الأعمال.

تقرر ذلك.

البنود ١١٤، ١٥٣ و ١٥٧ من جدول الأعمال (تابع)

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

تقرر ذلك.

البند ١١٨ من جدول الأعمال (تابع)

وحدة التفتيش المشتركة

تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الثالث)
(A/52/842/Add.2)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستبت الجمعية الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٥ من الجزء الثالث من تقريرها.

وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١١٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٥٧ من جدول الأعمال

الحالة في بوروندي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لعل الأعضاء يتذكرون أن الجمعية قررت في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ أن تدرج هذا البند في جدول أعمال الدورة الحالية. ونظرا لأنه من المتوقع أن تنظر الجمعية في دورتها الثالثة والخمسين في التماس من بوروندي يرد في الوثيقة A/52/290، ويقضي بحذف هذا البند من جدول أعمال الدورة الثالثة والخمسين، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ٥٧ من جدول الأعمال.

تقرر ذلك.

البند ٦١ من جدول الأعمال

مسألة قبرص

جمال مقتفي، على تنسيقه الفعال لهذا البند من الأعمال في اللجنة الخامسة، وجميع الوفود التي عملت معا بروح من التعاون والصداقة.

لقد تكلمت وفودنا مرارا عن أهمية توفر الالتزام الكامل من جانب مديري وموظفي الأمم المتحدة بأداء واجباتهم بامتياز. فهذه التنقيحات للنظام الأساسي للموظفين، التي اعتمدت للتو، ترسم حدود السلوك المتوقع واللائق بالأشخاص الذي يشغلون مناصب ذات مسؤولية في الأمم المتحدة. وهي تمثل معايير للسلوك الأخلاقي والمهني وضعت في إطار للمساءلة عن الأداء، وهدفها تضادي حدوث تضارب في المصالح، فعليا كان أم ظاهريا. وهذه المعايير ينبغي عدم الإخلال بها. ونتوقع أن يجد هذا التحديد الأكثر وضوحا للحقوق والواجبات الترحيب من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

إن مبادئ النزاهة والكفاءة والفعالية منصوص عليها في المادة ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة. والنص المنقح للنظام الأساسي للموظفين من شأنه أن يفيد بإعطاء المزيد من الفعالية لهذه المبادئ. وقد أشار الأمين العام مرارا إلى أن موظفي الأمم المتحدة هم أهم مورد لهذه المنظمة. ونحن نتفق معه، وسنظل نقدر تقديرا عاليا الروح المهنية، وبنفس القدر من الأهمية، الولاء للأمين العام، اللذين أظهرهما موظفوه المتفانون والمجدون.

السيد سليمان (الجمهورية العربية السورية): يود وفدي فقط أن يلفت نظر الأمانة العامة إلى خطأ فني يتعلق بالترجمة في الفقرة الفرعية (و) من مشروع القرار A/C.5/52/L.59، الوارد في تقرير مقرر اللجنة الخامسة A/52/955/Add.1. في الفقرة (س) فقد وردت عبارة "المركز المالي" ونود أن نراها "الوضع المالي". وطلبنا قبل ذلك تصحيح هذه العبارة وما تزال تظهر بهذا الشكل الذي لا يؤدي الغرض المطلوب من الفقرة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل سورية على لفته لانتباه الأمانة العامة إلى ترجمة هذه الوثيقة. وسيؤخذ بيانه في الاعتبار لدى إعداد الوثيقة الختامية.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البنود ١١٤ و ١٥٣ و ١٥٧ من جدول الأعمال؟

أفهم أن من المحبذ إرجاء النظر في هذا البند إلى الدورة الثالثة والخمسين. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في إرجاء النظر في هذا البند وإدراجه في مشروع جدول أعمال الدورة الثالثة والخمسين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا نظرنا في البند ١٢٨ من جدول الأعمال.

البند ١٢٤ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لعل الأعضاء يتذكرون أن الجمعية قررت في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ إدراج هذا البند في جدول أعمال هذه الدورة.

وأفهم أن من المحبذ إرجاء النظر في هذا البند إلى الدورة الثالثة والخمسين. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في إرجاء النظر في هذا البند وإدراجه في مشروع جدول أعمال الدورة الثالثة والخمسين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا نظرنا في البند ١٣٤ من جدول الأعمال.

البند ١٥٤ من جدول الأعمال

تمويل فريق المراقبين العسكريين لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لعل الأعضاء يتذكرون أن الجمعية قررت في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ إدراج هذا البند في جدول أعمال هذه الدورة.

وأفهم أن من المحبذ إرجاء النظر في هذا البند وإدراجه في مشروع جدول أعمال الدورة الثالثة والخمسين. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في إرجاء النظر في هذا البند وإدراجه في مشروع جدول أعمال الدورة الثالثة والخمسين؟

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لعل الأعضاء يتذكرون أن الجمعية قررت في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ إدراج هذا البند في جدول أعمال هذه الدورة ولكنها أرجأت البت في تخصيص البند إلى وقت ملائم خلال الدورة.

وأفهم أن من المرغوب فيه إرجاء النظر في هذا البند إلى الدورة الثالثة والخمسين. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في إرجاء النظر في هذا البند وإدراجه في مشروع جدول أعمال الدورة الثالثة والخمسين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نختم نظرنا في البند ٦١ من جدول الأعمال.

البند ١١٧ من جدول الأعمال

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لعل الأعضاء يتذكرون أن الجمعية قررت في ١٩ أيلول/سبتمبر إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الحالية.

وأفهم أن من المرغوب فيه إرجاء النظر في هذا البند إلى الدورة الثالثة والخمسين. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في إرجاء النظر في هذا البند وإدراجه في مشروع جدول أعمال الدورة الثالثة والخمسين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا نظرنا في البند ١١٧ من جدول الأعمال.

البند ١٢٨ من جدول الأعمال

تمويل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لعل الأعضاء يتذكرون أن الجمعية قررت في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ إدراج هذا البند في جدول أعمال هذه الدورة.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا نظرننا في البند ١٥٤ من جدول الأعمال.

البند ١٦٢ من جدول الأعمال

انتخاب قضاة المحكمة الجنائية الدولية لمحكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لعل الأعضاء يتذكرون أن الجمعية قررت في ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨ إدراج هذا البند في جدول أعمال هذه الدورة.

ويعلم الأعضاء أيضا أن مجلس الأمن لم يتمكن من أن يقدم للجمعية في الدورة الثانية والخمسين ترشيحات لانتخاب قضاة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وفقا للمادة ١٢ من النظام الأساسي للمحكمة.

وإذ نأخذ هذا في الاعتبار كما نأخذ في الاعتبار أن هذا البند قد أدرج فعلا في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والخمسين، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ١٦٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٦٣ من جدول الأعمال

انتخاب قضاة المحكمة الدولية لمحكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لعل الأعضاء يذكرون أنه في ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨ قررت الجمعية العامة إدراج هذا البند في جدول أعمال هذه الدورة.

ولعل الأعضاء يذكرون أيضا أن رئيس مجلس الأمن، في رسالته المؤرخة ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٨ والموجهة إلى الواردة في الوثيقة A/52/1023، أحال نص القرار ١١٩١ (١٩٩٨)، الذي اتخذته مجلس الأمن بالإجماع في جلسته ٣٩١٩ المعقودة في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٨، والذي قام، في جملة أمور، بإحالة الترشيحات التسعة لقضاة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وفقا للمادة ١٣ (د) من النظام الأساسي للمحكمة الدولية إلى الجمعية العامة.

وحيث أن الدول الأعضاء لم تتمكن من النظر على النحو الواجب في الترشيحات التسعة لكي تنتخب الجمعية العامة القضاة الثلاثة الإضافيين خلال دورتها الثانية والخمسين، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إرجاء النظر في هذا البند وإدراجه في مشروع جدول الأعمال للدورة الثالثة والخمسين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا نظرننا في البند ١٦٣ من جدول الأعمال.

بنود جدول الأعمال المتبقية عن الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أذكر الوفود بأن البنود التالية من جدول الأعمال، التي اتخذت بشأنها الجمعية العامة إجراءات في جلساتها العامة السابقة، لا تزال قيد النظر أثناء الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة: وهي البنود ١٠ و ١١ و ١٦ و ٢٠ و ٣٦ و ٣٧ و ٤٣ إلى ٤٥، و ٤٧ و ١٠٤ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٥ و ١١٦، و ١١٩ إلى ١٢٧، و ١٢٩ إلى ١٣٣، و ١٣٥ إلى ١٤٣، و ١٥٩ و ١٦١.

وكما يعلم الأعضاء، فإن هذه البنود، باستثناء البند ١١٥، المعنون "الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧"، أدرجت في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والخمسين.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام المناقشة في هذه البنود في الدورة الحالية؟

تقرر ذلك.

بيان ختامي أدلى به الرئيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إننا نؤشك على اختتام الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة، وقد خلفنا وراءنا عاما من العمل الشاق، والمناقشات المكثفة، والقرارات التاريخية، وأحيانا، حالات من "التردد" الحذر.

ومع مراعاة أن عام ١٩٩٨ يوافق الذكرى السنوية الخمسين لبدء أنشطة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام، ينبغي أن نلاحظ أن هذه الدورة أسهمت أيضا مساهمة هامة في الإعداد للجلسة التذكارية المقبلة للاحتفال بتلك المناسبة الجليلة، حيث أنها ستعقد يوم ٦ تشرين الأول/أكتوبر. وعلى وجه الخصوص، أنوي صياغة الإعلان الذي سيصدر احتفالا بمن خدموا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والذي سيعتمد في تلك الجلسة. وإنه لمن دواعي الفخر أن اعتماد تلك الوثيقة كان بمبادرة من بلدي أوكرانيا.

وتجلى استمرار اهتمام الجمعية العامة بالحالة في الشرق الأوسط في استئناف جلسات دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة، حيث سلطت الاهتمام مرة أخرى على قضايا المستوطنات وحقوق الشعب الفلسطيني واحترام القانون الإنساني الدولي.

ومن الأمثلة الأخرى على الصلة المباشرة لأعمال الجمعية العامة بقضايا الساعة في هذه الدورة اعتمادها للاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل. وقد اتضحت الحاجة لاتخاذ إجراءات دولية عاجلة بشأن هذه المسألة من سلسلة الهجمات الإرهابية بالقنابل التي وقعت مؤخرا في كينيا وتنزانيا وجنوب أفريقيا.

وفي الحرب على آفة الجرائم ضد الإنسانية، مثل إنشاء المحكمة الجنائية الدولية خطوة تاريخية نحو جعل سيادة القانون هي القاعدة السائدة في جميع أرجاء هذا الكوكب. وقد جاء ذلك نتيجة الأعمال التحضيرية المكثفة دامت أكثر من عامين في الأمم المتحدة وبعد أكثر من ٥٠ سنة من الجهود المتقطعة لإنشاء هذه المؤسسة. وقبل بضعة أيام فقط، في سابقة هي الأولى من نوعها لآلية محكمة دولية، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا حكما في جريمة إبادة الشعوب.

وقد أظهر ذاك الحدثان إرادة المجتمع الدولي للعمل دونما إبطاء على تلك المسألة الحيوية، فضلا عن قدرة

لقد انعقدت هذه الدورة إزاء خلفية من التحولات الدولية المعقدة، حيث كثيرا ما طغت تهديدات جديدة للسلم والأمن الدوليين وإضرابات اجتماعية واقتصادية مفزعة على الاتجاهات الإيجابية والتطورات المبشرة بالخير. فمن ناحية واصلت العلاقات الدولية جني الفوائد التي حققتها نهاية الحرب الباردة وانهايار نظام القطبية الثنائية. إلا أننا نجد من ناحية أخرى أن العام المنصرم قد أعطانا دليلا جديدا يبعث على الوعي بأن نهاية حقبة وبداية ألفية جديدة لا يجلبان معهما تلقائيا نهاية للصراع والتناحر. وأثناء عقد مداولاتنا في هذه القاعة، نشأت أزمات جديدة من صنع الإنسان أو طبيعية، بينما تستفحل الصراعات والمشاكل القديمة وتدفع دوما بهذه المنظمة في خضم مهام وتحديات معقدة جديدة.

والدليل المقنع على أهمية هذه الهيئة الأكثر تمثيلية في الأمم المتحدة أنها عملت أثناء الدورة الثانية والخمسين بتفان ومثابرة وروح إبداعية على قائمة مهولة من القضايا ذات الأهمية البالغة للمجتمع الدولي. وخلال هذه الدورة، نظرت الجمعية العامة فيما مجموعه ١٦٢ بندا، حيث عقدت ٩٢ جلسة عامة و ٢٢ جلسة على شكل مشاورات غير رسمية مفتوحة العضوية للجمعية بكامل هيئتها. واتخذت الجمعية العامة ٢٨٩ قرارا و ١٤٦ موقرا. ودون الادعاء بأننا أجرينا تحليلا شاملا لحصيلة أعمال الجمعية، اسمحوالي أن أسلط الضوء بإيجاز على بعض القضايا التي حظيت بمكانة بارزة في هذه الدورة.

ففي ميدان السلم والأمن الدوليين، خطت الجمعية العامة خطوة رئيسية إلى الأمام حيث اتخذت قرارا بشأن اتفاقية حظر استعمالات وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وفي مقرر صمم لزيادة تعزيز نظام عدم الانتشار النووي، اتخذت الجمعية قرارا بتوافق الآراء لتأييد المبادرة بإنشاء منطقة أخرى من المناطق الخالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. وأخذت أهمية تلك الخطوة تزداد وضوحا في ضوء التجارب النووية التي أجريت مؤخرا في جنوبي آسيا.

تحولها في سياق تهيئة الظروف الآيلة إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية السلمية. وفي هذا الصدد، أود أن أرحب بانتخاب نيلسون مانديلا، رئيس جنوب أفريقيا، رئيسا لحركة عدم الانحياز. ولا شك أن هذا الانتخاب سيسهم إسهاما كبيرا في حل المشاكل على نطاق عالمي، ولا سيما المشاكل الأفريقية.

وإذا كان هناك موضوع واحد، موضوع أساسي ميّز هذه الدورة عن الدورات الأخرى، فهو مسألة تنشيط الأمم المتحدة. فبعدما قدم الأمين العام، كوفي عنان، مجموعة تدابير ومقترحات ذات الأثر البعيد إلى الجمعية، هيمنت المسائل المتعلقة بتجديد المنظمة العالمية على المناقشات خلال الدورة. وأود أن أعتزم هذه الفرصة لأشيد بالأمين العام على التزامه الدؤوب بقضية الإصلاح، واستعداده للتعاون عن كثب مع الجمعية خلال نظرها في هذا الموضوع الحيوي.

ونتيجة للأفكار المبتكرة، وضعت صيغة جديدة للمشاورات، ألا وهي المشاورات غير الرسمية المفتوحة باب العضوية للجمعية العامة. فهي تمكّن جميع الوفود من المشاركة في المناقشات المتعلقة بالمسألة الهامة أي مسألة إصلاح الأمم المتحدة، والإسهام بنشاط في النتيجة النهائية. وأعتقد أن هذه الصيغة قد برهنت على فعاليتها، ويمكن استعمالها خلال مداولات أخرى بشأن مسائل الإصلاح في الدورة الثالثة والخمسين. وعقب إجراء مشاورات غير رسمية مكثفة للجمعية العامة، وعدد من الجلسات غير الرسمية التي عقدها مكتبي، وبمساعدة أصدقاء الرئيس، اتخذت الجمعية العامة قرارات لا يدان على أن عملية الإصلاح تسير على الطريق الصحيح فحسب، بل ويوحيان أيضا بتوقعات واسعة النطاق مفادها أن من شأن الروح التوافقية أن ترشدنا نحو إحراز تقدم موضوعي جديد في هذه المرحلة.

ومع ذلك، ينبغي أن نقر بأن الواقع أبعد من ذلك بكثير. فعلى الرغم من أن الأعضاء رحبوا ترحيبا حارا بمقترحات الأمين العام، بعد تسعة أشهر تقريبا من إجراء مشاورات مكثفة، وصرف قدر هائل من الوقت والجهود وخدمات المؤتمرات، فإن جل ما أمكننا أن نقدمه هو القرار بإحالة قسم كبير منها ليُنظر فيها على نحو إضافي خلال الدورة الثالثة والخمسين.

الأمم المتحدة على إيجاد آليات فعالة لإنشاء نظام قانوني دولي قابل للعمل، وأيضا على تعزيز حقوق الإنسان العالمية. وفي هذا الصدد، لا يسعني إلا أن أذكر القرار الذي اتخذته هذه الدورة بالتأكيد مجددا على أهمية الذكرى السنوية الخمسين المقبلة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولا ريب أن الاحتفال بهذه الوثيقة التاريخية سيصبح أحد الأحداث البارزة في الدورة المقبلة.

والواضح أن هذه أمثلة ذات دلالات مشجعة على التعاون الدولي في التصدي للمشاكل العالمية. وثمة مثال واضح آخر على هذا النهج ألا وهو الدورة الاستثنائية العشرون للجمعية العامة بشأن المشكلة العالمية للمخدرات، المنعقدة خلال الدورة الراهنة للجمعية. أن الدول الأعضاء بإقرارها ثلاث وثائق أساسية بتوافق الآراء قد وضعت أهدافا وأغراضا طموحة بل وواضحة للقيام بعمل مشترك، وأقرت استراتيجية صُممت جيدا وتتألف من مجموعة تدابير وأهداف يتعين تحقيقها ضمن جدول زمني محدد.

إن التحدي المتمثل في كفاءة تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية سليمة ظل يحتل أهمية فائقة خلال أعمال الجمعية في الدورة الثانية والخمسين. وبغية استعراض وتقييم تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، قررت الجمعية أن تعقد في العام المقبل دورة استثنائية على أعلى مستوى من المشاركة. وكنتييجة مباشرة لقرار آخر للدورة، سيجري في بداية الدورة الجديدة حوار رفيع المستوى بشأن التأثير الاجتماعي والاقتصادي للعولمة والترابط وآثارهما على السياسات الأمر الذي يبرز الأهمية الحاسمة التي تعلقها الأمم المتحدة على هذه المسألة. وأهمية تلك القرارات قد أكدتها مرة أخرى الأزمة المالية القائمة في آسيا، التي شعر العالم بأسره بحدة آثارها وأحدثت اهتزازات في أسواق بعيدة امتدت إلى روسيا والولايات المتحدة.

وخلال الدورة الحالية للجمعية العامة، أوليت مشكلة أفريقيا اهتماما خاصا. فقد عقد مجلس الأمن جلستين مكرستين للحالة في ذلك الجزء من العالم. ولا تزال هناك مشاكل قائمة تؤثر سلبيا على الحالة في العديد من بلدان القارة، ولا سيما أشد الدول فقرا في العالم.

ويحدوني الأمل في أن تواصل الجمعية العامة والأجهزة والهيئات الأخرى ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة إبقاء الأهمية الكافية لمشاكل أفريقيا، وأن تيسر

سحري من شأنه أن يزيد الطابع التمثيلي للمجلس دون إعاقة فعاليته. وإلى جانب مسألة الحجم الإجمالي للمجلس الموسع، لا يزال هناك جدل قائم حول إيجاد مقاعد دائمة جديدة، وترتيبات لملء تلك المقاعد بالتناوب، وطبعا المشكلة المتأزمة للغاية المتمثلة في حق النقض للأعضاء الدائمين الحاليين والمحتملين على حد سواء.

ونظرا للطبيعة الجوهرية لهذه الاختلافات، ربما كان إصلاح مجلس الأمن من أكثر القضايا صعوبة التي تواجه الأمم المتحدة في تاريخها. ومن الواضح أن حسمها يتطلب أكثر بكثير من مجرد مهارات التفاوض، أو، يتطلب خفة يد ساحر بارع. وسيطلب ذلك توفر الإرادة السياسية والشجاعة من جانب الدول ذات السيادة للتحرك قدما من أجل تجديد مجلس أمن يمكنه أن يعكس على نحو أفضل حقائق القرن الجديد ويخدم المجتمع الدولي قاطبة بصورة أكثر فعالية.

فلنتذكر أيضا أنه مهما كانت الإصلاحات الطموحة التي نتوخاها، فإن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تؤدي عملها بفعالية ما لم تتوفر لها الموارد المالية الكافية للاضطلاع بمهامها، وحيث أن المساهمات السنوية للدول الأعضاء تظل هي المصدر الوحيد للميزانية العادية، فإنه لا يمكن الاضطلاع بعمل الكثير للتغلب على الأزمة المالية دون أن تفي الدول الأعضاء على الوجه الأكمل بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة وبدون أية شروط مسبقة.

ولم تحرز أية نتائج حاسمة في هيئة مخصصة أخرى تابعة للجمعية العامة، وهي الفريق العامل المعني بخطة للسلام، والمشاورات الموسعة بشأن الجزء المتبقي من ولاية الفريق اقنعني بأن عددا من الاختلافات الهامة في مواقف الدول الأعضاء ما زال قائما. وأشار على وجه الخصوص إلى مشكلة التوفيق بين مبدأ السيادة الوطنية وإمكانية البدء بإجراءات وقائية تتخذ في الوقت المناسب دون الحصول على موافقة الحكومة المعنية. وهناك مجال آخر مشير للجدل هو بناء السلام بعد مرحلة انتهاء الصراع. وكانت العقبة الرئيسية هي مسألة تخصيص دور رئيسي في هذا المجال للجمعية العامة. وفي هذه المرحلة، فإن توصيتي إلى خلفي هي أن يواصل التشاور بشأن هذه المسألة أثناء الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة.

لعل الوفود لاحظت أنه في ملاحظاتي الختامية خصصت بعض الوقت لموضوع المهام غير المنجزة

والمؤسف بصورة خاصة أن هذه التأخيرات لا تتعلق بمقترحات طويلة الأجل فحسب، بل أيضا بتوصيات الأمين العام بشأن تدابير حيوية وعاجلة في مجال الإدارة والميزانية. ولعل البعض يقول إن التأخيرات حتمية لأن المسائل المعروضة على الجمعية العامة كانت إما معقدة جدا أو مربكة تماما، وأن الوقت المخصص لحلها كان قصيرا جدا. ومع ذلك، أعتقد أن هذه حجة واهية غير عابئين بحقيقة أن إحراز أي تقدم كبير نحو اتخاذ قرارات مفيدة كان موضع إحباط بسبب انعدام الثقة والريبة اللذين ظلّا قائمين فيما بين الدول الأعضاء، فضلا عن عدم قدرتنا على التحرك لتجاوز المواقف الضيقة للوفود والمجموعات في جهد يرمي إلى تحقيق هدف مشترك. ولقد كان هذا الأمر أحد أكبر الأمور المخيبة للآمال، وهو ما أرى أنني مضطر لمشاظرتة مع الجمعية العامة.

إن المداولات التي ستجرى في المستقبل بشأن مسائل الإصلاح سوف تكون اختبارا للإرادة السياسية لدى الأعضاء للمضي قدما في إجراء تجديد حقيقي للمنظمة، ودلالة على استعداد الدول الأعضاء للتوصل إلى تسويات تكون مقبولة على نحو مشترك بروح حقيقية من توافق الآراء الذي برز في سياق الجزء الرئيسي من الدورة الثانية والخمسين. والشيء نفسه ينطبق تماما على عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن.

ويقال بحق إن أي إصلاح للأمم المتحدة سيكون ناقصا بدون إصلاح جهازها الرئيسي المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين، أي مجلس الأمن. وفي سياق المناقشة العامة في هذه الدورة وحدها، وأثار ١٦٠ متكلما تقريبا، بمن فيهم العديد من رؤساء الدول والحكومات، تلك المسألة في بياناتهم. ولكن مرة أخرى، ونظير جميع المناشدات البليغة للتغيير، يمكننا القول إنه ليس هناك انتقال واضح للانتقال من الأقوال إلى الأفعال. فبعدما عقد الفريق العامل في سياق الدورة ٦٥ جلسة مطولة، لم تتمكن مرة أخرى الهيئة الموكلة إليها مهمة إعداد مسودة لتحويل المجلس من تقديم أية توصيات متفق عليها بشأن أي مسألة من المسائل الموضوعية المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن.

ولئن أحرز تقدم في بعض المجالات، فإن عددا من العقبات الرئيسية حالت دون أن يفي الفريق بالولاية المنوطة به. ومن أهم المشاكل العسيرة مشكلة إيجاد رقم

طوال ما يقرب من ٤٠ سنة. وكل سنة من تلك السنوات، ولا سيما سنة رئاستي هذه، أثبتت لي بوضوح الأهمية المتزايدة باستمرار لمنظمة الأمم المتحدة في عالم اليوم وفي السنوات القادمة. وإذ أقف عند نهاية حياتي الدبلوماسية الطويلة، فإنني مقتنع أن الدول الأعضاء في المنظمة العالمية يجب أن تبذل كل ما في وسعها للحفاظ على الآلية الكاملة للأمم المتحدة وتعزيزها في جميع مجالات اختلافها وتنوعها.

وأعتقد اعتقاداً قوياً بأن العضوية الحالية في الأمم المتحدة قادرة على تحقيق ما جاء في التقرير النهائي للجنة التي عملت على إنشاء هذه المنظمة العالمية بعد مؤتمر سان فرانسيسكو في ١٩٤٥: لكي تكون الأمم المتحدة فعالة على أكمل وجه يتعين عليها أن "تأسر خيال العالم". وهذه العبارة كانت صحيحة آنذاك ولا تزال بالغة الأهمية اليوم ونحن نسعى جاهدين لتجديد الأمم المتحدة وتنشيطها.

وقبل أن أنهي الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة، اسمحوا لي أن أعرب عن خالص تقديري لجميع الوفود على ما قدمته من مساعدة وتعاون مفيد وعلى عملها النشط أثناء هذه الشهور.

كما أود أن أعرب عن شكري الخاص للأمين العام كوفي عنان، حيث حظيت بتعاونه الوثيق طوال مدة الشهور الـ ١٢ من عملنا. ومنذ تعيينه شهدنا باستمرار تزايداً لدور الأمم المتحدة في الشؤون العالمية. وإن تفانيه وجهوده الدؤوبة من أجل جعل هذه المنظمة منظمة أقوى وذات استعداد أفضل لمواجهة التحديات المعقدة للألفية الجديدة يستحقان كامل تقديركم ودعمنا.

وأعرب عن امتناني أيضاً لجميع نواب رئيس الجمعية العامة وجميع رؤساء ونواب رؤساء اللجان الرئيسية ومقرريها على مساهمتهم الممتازة في سبيل تحقيق منجزاتنا المشتركة. وإن المشاركة الأكبر والأكثر انتظاماً من جانب نواب الرئيس ورؤساء الجمعية العامة بالنيابة مكنتهم من الارتباط على نحو واثق بأنشطة الجمعية وضمنت الأداء السلس طيلة السنة.

وأخيراً، أود أن أتوجه بالشكر للأمانة العامة للأمم المتحدة، ولا سيما إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات وشعبة خدمات الجمعية العامة التابعة لها. وأود أن أتوجه بالشكر شخصياً لجميع المترجمين الفوريين،

والمقررات المرجأة. وما من شك أن الدورة الثانية والخمسين يمكنها أن تتباهأ بأنها حققت إنجازات كبيرة في العديد من المجالات الهامة، إلا أنني شعرت بأن الاضطلاع بقدر من التحليل الذاتي النقدي سيدل على أنه أكثر فائدة من محاولة التهنئة الذاتية.

وفي اليوم الأخير من ترؤسي هذا المنبر، أود أيضاً أن أغتم هذه الفرصة لأخبركم بالارتياح بالاتجاه المستمر نحو تعزيز دور رئاسة الجمعية العامة. وفي متابعة القرار ٥١/٢٤١، تم تطبيق بعض التدابير العملية فعلاً من أجل تحقيق هذه الأهداف.

ومن جانبي، بوصفي رئيساً للجمعية العامة حاولت أن أوجه وأن أنظم مداولاتنا على نحو يستهدف التعجيل بمداولاتنا وجعلها أكثر فعالية، وهي تتعلق بمسائل ذات أهمية حاسمة بالنسبة للمنظمة. وتمشيا مع توصيات الجمعية، فقد بذلت كل جهد مستطاع لتحسين التنسيق مع رؤساء الأجهزة الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة، وبخاصة مع رئيس مجلس الأمن ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حيث أجريت معهما مشاورات منتظمة طوال الدورة.

وعلى سبيل الملاحظة الشخصية، أود أن أقول بأن ترؤس هذه الدورة كان خبرة تبعث على الارتياح الشديد وإن كانت حافلة بالتحدي، وبعد ساعات طويلة من المشاورات والمفاوضات المكثفة - والمتوترة أحيانا - والعمل المضني الذي لا يقل أهمية من ذلك لحسم عدد ضخم من المسائل التنظيمية والإجرائية، فإنني اختلف اختلافاً شديداً مع أولئك الذين يرون أن منصب رئيس الجمعية العامة هذا هو منصب مراسمي إلى حد كبير.

وفي غضون هذا العام، كان علي أن أقسم وقتي بين واجباتي كرئيس للجمعية العامة، وكوزير للخارجية في أوكرانيا، وكرئيس للجنة حقوق الإنسان في البرلمان الأوكراني. وهذا كله تطلب قدراً كبيراً من قدراتي الجسدية والنفسية والفكرية، وآمل مخلصاً بأن تعدد المسؤوليات لم يؤثر على كفاءة عملي كرئيس للجمعية العامة.

ونظراً لانتقالي إلى العمل الدبلوماسي، يؤسفني أن أقول، إن هذه الدورة للجمعية العامة ربما تكون الدورة الأخيرة التي أشهدها. وفي الوقت نفسه، أشعر باعتزاز كبير لأنني شاركت في الدبلوماسية المتعددة الأطراف

العامة. هل لي أن أدعو الممثلين للتقيّد بدقيقة صمت للصلاة أو التأمل.

التزم أعضاء الجمعية العامة دقيقة صمت للصلاة أو التأمل.

اختتام الدورة الثانية والخمسين

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعلن اختتام الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠ ظهرا

والمترجمين التحريريين وموظفي خدمات المؤتمرات، بالإضافة إلى رجال الأمن، الذين يظلون في الغالب بعيدا عن الأضواء، والذين بدونهم يستحيل على الجمعية العامة أن تؤدي مهامها على نحو سلس.

وأشكركم جميعا.

دقيقة للصلاة الصامتة أو التأمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نوشك الآن على الانتهاء من الدورة العادية الثانية والخمسين للجمعية